المركز الجامعي عبد الحـــــــــــفيظ بوالصوف- ميلة

معهد العـلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

السنة أولى جذع مشترك علوم إقتصادية وعلوم التسيير.

الإجابة النموذجية لمقياس المدخل للعلوم القانونية الخاص بالسداسي الأول للسنة أولى جذع مشترك علوم إقتصادية

الجواب الأول:

ملاحظة: *ذكر التقسيم لوحده يتحصل الطالب على 0.5ن

***بالنسبة للفروقات كل فرق نقطة وفي حالة عدم تحديد الفرق لايحسب**

تتمثل تقسيمات القانون في:

1*القانون العام: مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات التي تكون فيها الدولة صاحبة السيادة و السلطان **1.5ن**

2*القانون الخاص: مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات بين الافراد العاديين بعضهم مع بعض او مع الدولة حالة اعتبارها غير صاحبة سيادة و سلطان. **1.5ن**

الفرق بين القانون العام والخاص:

*المعيار الأول يرتكز على وجود الدولة او عدمه كطرف في العلاقات القانونية فان كانت صاحبة السيادة اعتبر قانونا عاما و ان لم تكن اعتبرت قانونا خاص **1ن** ا

* من حيث الفروع لكل منهما.**1ن**

*المصلحة التي يحميها القانون العام هي المصلحة العامة أما اقنون الخاص يحمي المصلحة الخاصة.**1ن**

الجواب الثاني: إختلاف تطبيق القانون من حيث الأشخاص المكان والزمان.

نقصد بـ (تطبيق القانون) تحديد المجال الذي يطبق فيه القانون , بالنظر

1 - الأشخاص المخاطبين بأحكامه: 2ن

الأصل في تطبيق القانون من حيث الأشخاص فهو عدم جواز الاعتذار بجهل القانون , واستنادا لهذا الأصل , لا يجوز لأي كان أن يتذرع بجهله للقانون حتى لا تطبق أحكامه عليه . و إن هذا المبدأ يصدق بالنسبة لجميع القواعد القانونية مهما كان مصدرها. ذلك أن عنصر الإلزام في القاعدة القانونية إنما يستمد من وجود القاعدة ذاتها و لا يتوقف على عنصر خارجي عنها و هو عنصر العمل بها . أما الاستثناء فهو جواز الاعتذار بجهل القانون.

2 - الحيز المكاني أو الإقليمي الذي يطبق فيه القانون : 2ن

يمكن حل التنازع المكاني بين القوانين بالاعتماد على أحد المبدأين التاليين :

1 / مبدأ إقليمية القوانين , أي التطبيق الإقليمي للقانون .

2 / مبدأ شخصية القانون أي التطبيق الشخصي للقانون .

3 - الفترة الزمنية التي يعمل خلالها القانون: 2ن

يثير أمر إلغاء قانون و إصدار قانون يحل محله , مشكلة بيان الوقت الذي ينتهي عنده العمل بالقانون الملغى (القديم) و الوقت الذي يبدأ فيه العمل بالقانون الجديد.ونقصد بذلك مبدأ عدم رجعيّة القوانين: أي أنّ القانون الجديد لا يَسري بأحكامه على الماضي، سواء بشأن القوانين العامّة، أو الخاصّة، فالقانون الجديد لا يسري إلّا على الأحداث الواقعة في المستقبل بعد اتّخاذه، ولا يُوجَد له أَثَر رجعيّ؛ فنفاذه يُعتبَر الحدّ الفاصل بين نهاية سريان القانون القديم، وبداية سريان القانون الجديد.

إلا أن هذه القادة ترد عليها إستثناءات وتتمثل في سريان النص الجديد على الماضي في الحالاتن التالية:

*القانون الأصلح للمتهم

*إذا وجد نص صريح.

*القوانين التفسيرية.

*القوانين المتعلقة بالنظام العام.

الجواب الثالث: تقسيمات الحقوق مع مثال.

ملاحظة: *في حالة عدم ذكر المثال يتحصل الطالب على نصف العلامة

***تقسيم الحقوق يكون منظم حسب الاجابة وأي تقسيم آخر لايحسب.**

* **حقوق سياسية** :كحق الانتخاب **1ن** .و**حقوق مدنية:** كحق الملكية.**1ن**

***حقوق مدنية عامة :** مثال كالحق في الحياة. **1ن** **وحقوق مدنية خاصة**: كحق الملكية وحق الأسم.**1ن**

* **تقسم الحقوق المدنية الخاصة إلى: حقوق عائلية مثال:** كالحق في النسب، النفقة . **1ن وحقوق مالية :** حق الملكية.**1ن**

* **تقسم الحقوق المالية إلى: حقوق عينية** كحق الملكية ومايتفرع عنها **1ن وحقوق شخصية** مثال: كالقيام والإمتناع عن القيان بعمل. **1ن**